

Distr.: General
21 May 2007
Arabic
Original: English

لجنة بناء السلام



الدورة الأولى

تشكيلة سيراليون

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الخميس، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

الرئيس: السيد غاسبار مارتينيز (أنغولا)

المحتويات

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

بناء السلام في سيراليون

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي تقديم التصويبات بإحدى لغات العمل. كما ينبغي تبيانها في مذكرة وإدخالها على نسخة من المحضر. كذلك ينبغي إرسالها في غضون أسبوع واحد من تاريخ هذه الوثيقة إلى: Chief, Official Records, Editing Section, room DC2-750, 2 United Nations Plaza.

وستصدر أية تصويبات لمحضر هذه الجلسة والجلسات الأخرى في وثيقة تصويب واحدة.

ملاحظة: صدرت هذه الوثيقة سابقاً تحت الرمز PBC/2/SIL/SR.1، بتاريخ ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦؛ انظر PBC/1/INF/2.



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

بناء السلام في سيراليون (PBC/2/SIL/CRP.1)

مسائل هامة لتعزيز السلام

٩ - السيد بيريوا (سيراليون): قال إن لجنة بناء السلام تتيح منبرا مناسباً للحوار مع المجتمع الدولي حول التحديات التي تواجه سيراليون، وخططها من أجل المستقبل، لمساعدتها في المحافظة على السلام الذي فازت به بصعوبة والإبقاء على هذا السلام.

١٠ - وقال إن هناك سلام في سيراليون، وأن الانتخابات الديمقراطية الناجحة قد أجريت بالفعل، وأصبح بإمكان البلد أن يمضي قدماً في أعمال التنمية المعتادة. ولكنه استدرك قائلاً أن هناك مؤشرات على تهديدات مؤكدة للغاية للسلام. فمكانة سيراليون كدولة يمكن أن تكون معرضة للخطر، ما لم تُعالج بعض المشكلات التي تواجه سلامها واستقرارها على المدى الطويل.

١١ - وقال أيضاً أنه بعد خمس سنوات من الصراع، استطاعت سيراليون استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء البلاد، ونزع سلاح المقاتلين السابقين، وإعادة توطين أكثر من مليون من المشردين، وإعادة بناء المؤسسات العامة والاجتماعية، وإصلاح وإعادة بناء البنى الأساسية الحكومية، وتقديم بعض الخدمات الأساسية، وتشجيع دوائر الأعمال على العودة إلى نشاطها. وبذلك انتقلت سيراليون، خلال فترة قصيرة، من مرحلة المساعدات الإنسانية إلى التعمير الوطني، وإعادة بناء مؤسسات الدولة، وإيجاد جو من الاستقرار، والعودة إلى الحياة الطبيعية.

١٢ - وأضاف أن سيراليون قد نجحت في تنفيذ استراتيجيتها للحد من الفقر بدعم من الجهات الخارجية المانحة، وضاعفت عدد المقيدين بالمدارس ثلاث مرات، وضاعفت عدد العيادات الصحية مرتين. كما طبقت سياسة

إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية

أخرى (PBC/1/SLE/1)

١ - الرئيس: قال إن إنشاء لجنة بناء السلام يمثل نقطة تحول في تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي ٢٠٠٥، حيث أن اللجنة تجمع كل العناصر الفاعلة المشاركة مع البلدان الخارجة من الصراعات.

٢ - وأضاف أن سيراليون قد ابتعدت عن العقد المأسوي للتسعينات، ولكن ما زالت هناك حاجة ملحة إلى مساعدات مستمرة من المجتمع الدولي. كما أن الاجتماع سيبقى الفرصة للاستماع بصورة مباشرة من نائب رئيس سيراليون عن حاجة البلاد إلى السلام والأمن المستدامين.

٣ - وأضاف أيضاً أنه يعتبر أن اللجنة تريد إقرار جدول الأعمال المؤقت لتشكيلة سيراليون كما ورد في الوثيقة PBC/1/SLE/1.

٤ - وقد تقرر ذلك.

٥ - الرئيس: قال إنه ما لم يسمع أي اعتراض، فإنه سيعتبر أن اللجنة تريد عقد جلسات علنية بشأن تشكيلة سيراليون.

٦ - وقد تقرر ذلك.

٧ - الرئيس: قال إنه ما لم يسمع أي اعتراض، فإنه سيعقد موجزاً لمداومات اليوم.

٨ - وقد تقرر ذلك.

القدرات، وما يصاحبه من انعدام الكفاءات، يشجع علي الفساد. ولذا فقد أعطت الحكومة الأولوية لإصلاح قطاعات الخدمة المدنية، والقضاء والأمن، وتتطلع الآن لشركات طويلة الأجل لتصاحب هذه العملية مع مرور الوقت.

١٦ - ومضي يقول إن من بين المسائل الأخرى الهامة مسألة المساءلة واستخدام الموارد العامة بفعالية. وقال إن هناك العديد من المتغيرات التي تدخل ضمن هذا الموضوع، مثل: انعدام الكفاءة، وسوء الإدارة، وضعف التنسيق، والآليات، وعدم الصلاحية، والطمع والفساد. وإذا كان لا بد من متابعة حالات الفساد الكبيرة، فإن ذلك يجد ذاته أبعد من أن يكون كافيا لضمان استخدام الموارد العامة بكفاءة من أجل التنمية. ولذا وضعت الحكومة استراتيجية وطنية لمحاربة الفساد، وأعطت استقلالاً تاماً للجنة مكافحة الفساد في عملها. وفي نفس الوقت تعالج الحكومة العوامل الرئيسية مثل انعدام الكفاءة وسوء الإدارة، ونقص التنسيق - أي نقص القدرات بإيجاز. وأعلن أن الحكومة تطبق الآن أدوات صارمة للإدارة المالية، وقد لاحظ أهم الشركاء الثنائيين التقدم الذي أحرز. وأضاف أنه رغم ذلك، فالحقيقة أن سيراليون وصلت الآن أقصى تقدم يمكن أن تصل إليه في المرحلة الحالية، لان القدرة علي توصيل الخدمات التي دمرتها الحرب، بدأت الآن فقط تعود إلى وضعها السابق.

١٧ - ولكي تزداد الأمور تعقيدا، فقد وجدت الحكومة نفسها مطالبة بالتعامل مع النتائج غير المقصودة للمعونة الإنمائية. وضرب مثلا علي ذلك بقوله إن ٢٥ في المائة تقريبا من هذه المعونة، مر عبر قنوات غير حكومية، الأمر الذي جعل من الصعب الاحتفاظ بسياسة منسقة في كثير من المجالات التي تغطيها هذه المعونة. وأوضح أنه مما زاد من خطورة هذا الأمر أن الهياكل الحكومية ما زالت ضعيفة. فالشراكة المفيدة تتطلب دعم جهود الحكومة في بناء القدرات بدلا من تعزيز هياكل موازية. وقال إن هناك مسألة

الانفتاح الاقتصادي وتمتع اقتصادها العام بالاستقرار، مع تحقيق معدل نمو بنسبة ٧ في المائة سنويا خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وفي مجال الحكم، شهد المراقبون الدوليون بأن الانتخابات المحلية والوطنية كانت حرة ونزيهة. وأعلن أن المؤسسات العامة يجري تعزيزها، وأن تطبيق اللامركزية يمضي قدما.

١٣ - ومضي يقول إنه رغم هذا التقدم، فإن الحكومة تدرك أن المهام الصعبة لم تأت بعد، وأن الفشل في سياسات وممارسات التنمية، كان السبب الرئيسي في الصراع الماضي. ولذا، فإنها تصمم خيارات تضعها علي طريق للتنمية المستدامة لا رجعة فيه.

١٤ - وأضاف أن مشكلة بطالة الشباب تمثل شاغلا رئيسيا. فأغلب سكان سيراليون من الشباب، حيث تصل نسبة من هم دون الخامسة والثلاثين إلى ٦٠ في المائة، الأغلبية الساحقة منهم من العاطلين. وهناك ١,٥ مليون شاب يعيشون في ظل الفقر. وما لم يحصل هؤلاء علي العمل، فسيصبحون لا مبالين، تسهل استثمارهم، ومستعدون للعنف. وإذا فقدوا الأمل، فإن هذه الأعداد المتزايدة من الشباب ستقع فريسة للسياسيين الذين لا يرحمون، أو أن يتحولوا إلى الجريمة أو الأنشطة الأخرى المعادية للمجتمع. وفي كلتا الحالتين، فإن النتيجة تمثل تهديدا خطيرا ومباشرا للأمن والاستقرار. وأعلن أن الحكومة أعدت برنامجا لتوفير فرص عمل في الأجلين القصير والمتوسط، وهو برنامج شرعت فيه بمواردها الخاصة، ولكنها تتطلع إلى شركاء من الخارج ليسدوا بعض تكاليفه.

١٥ - واستطرد قائلا إن ضعف القدرات يسود جميع مجالات الاقتصاد، لا سيما مجال الخدمات العامة. فالمستويات الحالية للنمو الاقتصادي لن تستمر بالقدرات الموجودة، ولن يتسنى تقديم الخدمات الأساسية بكفاءة. كما أن ضعف

إلى الجماهير، أو عملهم كمجموعات ضغط، أو كرقباء علي سوء تصرفات موظفي الحكومة أو تجاوزاتهم. ومع ذلك، فلا بد من وجود توازن بين الإنفاق علي المؤسسات غير الرسمية وتعزيز المؤسسات الحكومية.

٢٠ - وأعلن أن سيراليون ما زالت عاجزة بسبب سوء البنية الأساسية فيها، الأمر الذي يحد من تقديم الخدمات الصحية وغيرها من الخدمات الاجتماعية. وأضاف أن الهدف المقرر بإنشاء مدرسة ومركز للرعاية الصحية كل خمسة أميال ما زال بعيدا عن التحقيق. وقال إن نقص البنى الأساسية يزيد أيضا من أسعار المواد الغذائية، بالإضافة إلى أن نقص إمدادات الطاقة والمياه ما زال يحول دون تنمية القطاع الخاص.

٢١ - ومضي يقول إنه من المفارقات أنه مع استقرار السلام في سيراليون، كانت الجماهير تتوقع استئناف الخدمات على الفور. وقال إن إحباطها لعدم حصولها على حصتها الفورية من السلام أمر مفهوم، لأن نقص قدرة الدولة تفاقم بفعل الانخفاض الهائل في الدعم الخارجي. بمجرد رحيل قوات حفظ السلام. وكانت النتيجة ضغطا هائلا علي موارد هزيلة لبلد خرج لتوه من الصراع. وأعرب عن ارتياح الحكومة لأن لديها إطارا سليما للسياسات، فلديها برامج مع صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والاتحاد الأوروبي، والجهات المانحة الثنائية، كما أصبح لديها استراتيجية للحد من الفقر، ومن المقرر تشكيل بعثة لتقدير مدى التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأعرب عن أمل سيراليون في الوصول إلى نقطة الإنجاز في مبادرة ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون بنهاية العام الحالي، وهو ما من شأنه أن يعفيها من كافة ديونها. وأعلن أن المشكلة هي نقص القدرة علي تنفيذ البرامج الرئيسية القائمة.

أخرى هي اتجاه المعونة إلى الارتباط بمؤشرات معينة. فقد وضع مؤخرا جدول يضم ٢٠١ مؤشرا، تتطلب كلها تقديم تقارير منتظمة عنها. وأوضح أنه تمت الموافقة علي "ميثاق الإدارة المحسنة والمساءلة" حتى يمكن الوفاء بهذه المهمة.

١٨ - وأشار إلى أن هناك تأخيرات طويلة فيما يتعلق بتنفيذ المعونة تصل في بعض الأحيان إلى سنتين: ولذا، فإن الحكومة تتردد في الإعلان عن اتفاقيات المعونة، إذ أن الجماهير تفسر عدم العمل علي أنه دليل علي سوء تخصيص التمويل. وبيّن أن هذا الوضع يزداد خطورة بفعل الإدارة المجزأة للمشروعات، وهو ما يضاف إلى التأخيرات والإحباط الذي يصيب المستفيدين الذين لا يهتمهم سوي نتائج المشروع.

١٩ - ومضي يقول أنه من بين المشاكل الأكثر خطورة، قيام الجهات المانحة بإنشاء نظام مواز للحكومة. فالجهات المانحة تمول ما تعتقد أنه مجتمع مدني لكي يقوم بأنشطة ينبغي أن تقوم بها الحكومة عادة، لولا ضعف مؤسساتها. وأوضح أن الكثير من المنظمات غير الحكومية التي تحصل علي الدعم قد أنشئت بمعرفة خريجي الجامعات من أصحاب المشروعات بفرص عمل محدودة بحثا عن أموال الجهات المانحة. وقال إن ما يمكن وصفه "بصناعة المنظمات غير الحكومية" قد نما في سيراليون. وأعرب عن أسفه لأن الأعداد المحدودة من الأفراد المدربين يميلون إلى الانحذاب إلى تلك المنظمات، لتحرم بذلك المنظمات الناشئة من الموارد البشرية التي تحتاج إليها بشدة. وفوق ذلك، فإن هذه المجموعات ليست مسؤولة إلا أمام العدد المحدود من أعضائها وأمام الجهات المانحة التي تمولها. وأشار إلى أن الحكومة تبذل قصارى جهدها لتعيد إنشاء المؤسسات الشرعية المسؤولة عن تقديم الخدمات، ولكن هذه المؤسسات تتضرر من الهياكل الموازية غير المسؤولة أمام الجماهير العريضة وتحظي مع ذلك بتمويل جيد. وأوضح أنه ليس هناك اعتراض علي قيام أفراد صادقين من المجتمع المدني بتكملة جهود الحكومة في تقديم الخدمات

٢٢ - وقال أيضا إن الثروة التعدينية لسيراليون تمثل مفارقة. فالحكومة كانت حريصة في تعاملها مع شركات التعدين بحيث لا تعرقل المستثمرين الآخرين. ومع ذلك، فإن أغلب الاتفاقيات التي تم التوصل إليها لم تكن في مصلحة البلد، ولم تكن الدولة من ورائها سوي أرباح ضئيلة للغاية. ولذا وضعت خططا لكي يقوم صندوق النقد الدولي بمراجعة عقود التعدين. وهناك مشكلة ذات صلة تتعلق بالموارد السمكية. فمصيد الصيادين الحرفيين يتراجع باستمرار، بسبب وجود سفن أجنبية تصيد بشباك الجر بالقرب من السواحل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن هناك حدودا للصادرات من المنتجات البحرية بسبب الحواجز التجارية والسياساتية الأجنبية. وأعلن أنه ترتب علي ذلك نضوب مناطق الصيد، وأصبح أحد المصادر الهامة للأغذية والدخل، يعطي أقل من إمكاناته.

٢٣ - وأوضح أن استقرار الإقليم الفرعي يمثل مشكلة أخرى تتعلق بالصراع. فسيراليون ليست البلد الوحيد في المنطقة الذي مر بأزمة، فبفعل حدودها التي يسهل اختراقها، فإن أي عدم استقرار في المنطقة، لا مفر من أن يكون له تأثيراته المباشرة عليها. وهناك أيضا مسائل أخرى ذات صلة مثل تهريب المخدرات والماس والاتجار بالبشر. وأعلن أن الحكومة تعزز الرقابة علي حدودها، وإن كان الخيار الأفضل هو تشجيع برامج دون إقليمية لمراقبة الحدود. وبالإضافة إلى المشاركة النشطة في الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، لا بد من إعطاء الأولوية لإحياء اتحاد نهر مانو.

٢٤ - واستطرد قائلاً إن اجتماع المجموعة الاستشارية للبنك الدولي الذي عقد في لندن في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ جمع أموالا بناء علي وثيقة استراتيجية الحد من الفقر في سيراليون. وقال إنه من المفترض أن يكون جزء من عمل اللجنة هو مساعدة الحكومة في متابعة المصادر التي أعلنت عن تعهدات في هذا الاجتماع.

٢٥ - ومضي يقول إن القطاع الخاص يمكن أن يكون قاطرة لزيادة التنمية. وأوضح أن حكومة سيراليون على استعداد لتوفير المناخ الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي يسهل هذه الزيادة، غير أن بناء المؤسسات والآليات بحاجة إلى متابعة دقيقة. وإلى أن يحدث ذلك، فإن الأمر يتطلب دعماً لتلبية احتياجات السكان في الأجل القصير، إلى أن يتم التوصل إلى مستويات النمو التي تحقق اكتفاء ذاتياً. واحتتم كلمته بقوله إن هذه هي المرحلة التي يمكن أن تكون فيها لجنة بناء السلام مفيدة، معرباً عن أمله الكبير في أن تسفر المداورات الجارية عن نتائج ملموسة.

٢٦ - السيد أوجلو (الممثل التنفيذي للأمين العام في مكتب الأمم المتحدة الموحد في سيراليون): قال إنه منذ انتهاء الصراع، حققت سيراليون تقدماً ملموساً باتجاه استعادة السلام والاستقرار، وتشجيع الانتعاش الوطني، وتشكيل مؤسسات الحكم الديمقراطي. وأعلن أن نزع السلاح وإعادة الدمج قد أنجزا بالفعل، وفرضت الدولة سلطتها علي جميع أنحاء البلاد، وأجرت الانتخابات المحلية والوطنية.

٢٧ - وقال إنه رغم هذه الإنجازات، فإن الحالة ما زالت هشّة، وما زال الأمن بحاجة إلى مزيد من الجهود لمعالجة الأسباب الجذرية للصراع، وهي أسباب ما زالت قائمة، وهي موضع اعتراف من جانب لجنة الحقيقة والمصالحة. وأشار إلى أن من أهم التحديات القائمة، تعزيز العملية الديمقراطية بزيادة المشاركة السياسية للشباب والنساء، وتحسين مساءلة المؤسسات العامة وأدائها، وإنعاش الاقتصاد.

٢٨ - وأضاف أنه رغم إمكانات سيراليون الضخمة، فما زال عليها أن تجذب استثمارات مباشرة كبيرة من الداخل والخارج، كما أنها ما زالت ضعيفة أمام العوامل الاقتصادية الخارجية. فعدم وجود فرص عمل أدي إلى عدم تحقيق التوقعات، لا سيما بين الشباب - ورغم أن الحكومة

٣١ - ومضي يقول إن استقرار سيراليون يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتطورات في الإقليم الفرعي، وبالأخص الحالة في ليبيريا وغينيا وكوت ديفوار. وأوضح أن التحديات عبر الحدود، مثل الحركة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة، والمخدرات، والماس، والاتجار بالبشر، تدعو هي الأخرى لتعاون فعال على المستوى دون الإقليمي.

٣٢ - وأضاف أنه لكي تعالج الحكومة التحديات التي تواجه سيراليون بطريقة كلية، وضعت استراتيجية شاملة للحد من الفقر، واستكملت باstrategical لتعزيز السلام، كما أن هناك برنامجاً لإصلاح قطاع الأمن يجرى تقدماً طيباً.

٣٣ - وأضاف أيضاً أن الأمم المتحدة تواصل دعم الجهود الوطنية لاستكمال الإنعاش ووضع أساس للتنمية المستدامة. فبعد انتهاء ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٥، أنشأ مجلس الأمن المكتب الموحد الجديد للأمم المتحدة في سيراليون، وهو المكتب الذي يجمع كل أبعاد العمل السياسي، والأمني، والإنمائي، وما يتعلق بحقوق الإنسان الذي تمارسه الأمم المتحدة في سيراليون. وقد انتهى الفريق القطري للأمم المتحدة من مراجعة إطار المساعدة الإنمائية لكي يتمشى مع استراتيجية الحد من الفقر واستراتيجية تعزيز السلام، مع إيلاء اهتمام خاص لقضايا بناء القدرات، والشباب، والمساواة بين الجنسين.

٣٤ - واختتم كلمته بقوله إنه رغم التقدم الذي أحرزته سيراليون، فإنها ما زالت تواجه تحديات خطيرة في سعيها لتعزيز إنجازاتها ومعالجة الأسباب الجذرية للصراع. وأكد أن أي تقدم جديد في هذه المجالات سيحتاج إلى مشاركة ودعم مستمرين من جانب المجتمع الدولي.

٣٥ - السيد كارلسون (البنك الدولي): تحدث عبر لقاء بالفيديو من أكرا، وأثنى على إنشاء لجنة بناء السلام كمنبر يتكفل بالأمن والتنمية في أعقاب الصراع. وقال إن سيراليون

خطت خطوات هائلة نحو إصلاح الخدمات العامة، بمساعدة من المجتمع الدولي، فإن أداء هذه المؤسسات ما زال غير كاف لتلبية الاحتياجات الأساسية. فقطاع العدالة يشكو من ضعف القدرة، بل إن نظام الإصلاحات يواجه تحديات أشد خطورة. وأشار إلى أنه حدث تقدم في إصلاح قوات الشرطة والجيش، ولكن كليهما بحاجة إلى مساعدات جديدة في مجال اللوجستيات والتدريب.

٢٩ - واستطرد قائلاً إن سيراليون ستجري ثاني انتخابات برلمانية ورئاسية لها بعد انتهاء الصراع في شهر تموز/يوليه ٢٠٠٧، وهي الانتخابات التي ستجري بالوسائل المحدودة المتاحة لديها. وأشار إلى أنه تمت إعادة تشكيل اللجنة الوطنية للانتخابات، وأن التحدي الذي يواجهها هو إجراء الانتخابات في موعدها وبطريقة تحوز على الثقة. كما أن لجنة تسجيل الأحزاب السياسية، وهي آلية حيوية لفض النزاعات، تعاني من نقص خطير في التمويل وفي الموظفين. وأوضح أن هناك "سلة أموال" يديرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولكن بما عجزا يقدر بنحو ٩ ملايين دولار لا بد من تدبيره بسرعة. وأضاف أن العملية السياسية ما زالت معرضة للاضطراب، مع القلق بصورة خاصة من بعض مظاهر عدم التسامح، الأمر الذي يثير خطر المواجهة.

٣٠ - ومضي يقول إن مواصلة التقدم نحو السلام الدائم، والتنمية، وإرساء الديمقراطية، يتوقف إلى حد كبير على مساءلة المؤسسات العامة. وقد اتخذت الحكومة تدابير موجهة نحو اللامركزية المالية والإدارية حتى المستوى الجهوي، ولكن المجالس المحلية التي أنشئت مؤخراً، وجدت نفسها في أغلب الأحيان في تنافس مع الرؤساء التقليديين على موارد شحيحة. وقال إنه حدث تحسن كبير في وضع حقوق الإنسان، بما في ذلك إنشاء اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان مؤخراً، والتي تحتاج إلى مساعدة كبيرة لتنفيذ أهم توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة.

أمام السكان ويجعلهم يعتمدون علي أنفسهم، ويمكن الشباب من أن تكون لهم خيارهم الإيجابية في الحياة.

٤٠ - واستطرد قائلاً إن سيراليون حققت أداء طيباً على مستوى الاقتصاد العام، وأن البنك الدولي يأمل في أن يخفف أعباء ديونها في المستقبل القريب عملاً بمبادرتي ديون البلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وتخفيف الديون المتعددة الأطراف. وأعلن أنه من المنتظر أن تكون هناك استراتيجية من جانب عدة جهات مانحة - عن طريق جهد تعاوني بين شركاء التنمية - لتقديم دعم للميزانية علي أساس الأهداف المنصوص عليها في وثيقة استراتيجية الحد من الفقر.

٤١ - واسترسل قائلاً إنه رغم التحسينات التي طرأت على سوق العمل، وإصلاح لوائح قطاع الأعمال والقطاع المالي، فمن المهم إقامة بنية أساسية صلبة. وقال إنه من المعترف به أن تحسين إمدادات الطاقة والمياه، والنقل والاتصالات والعناصر الأخرى الضرورية مسألة مكلفة. ففي عام ٢٠٠٥، خصص البنك الدولي موارد هائلة لقطاع النقل، واضعاً الطاقة كمجال لتركيز تال. وأوضح أن زيادة مستويات الناتج المحلي الإجمالي والحد من الفقر، يعتمدان على مستويات مرتفعة من التمويل. كما أنه من المهم تسخير إمكانيات سيراليون الزراعية، وخاصة من حيث تنوع صادراتها لتتجاوز تجارة الماس، لمصلحة السكان بوجه عام.

٤٢ - وأكد علي أهمية مشاركة سيراليون في آليات الشراكة الإنمائية. وقال إن اجتماع المجموعة الاستشارية الذي عقد في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥ قد خرج بتقدير مشجع عن حالة التمويل. وأعلن أنه من المقرر عقد اجتماع للمتابعة في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، لتقدير النتائج التي تحققت حتى ذلك الحين واتجاه تدفق الموارد. وأكد للجنة أن شركاء التنمية ملتزمون ببرامج للتنسيق وتدابير أخرى من شأنها أن تعالج أوجه القصور الباقية.

حققت تقدماً منذ وقف العمليات العدوانية، داعياً إلى بذل أقصى جهد لكي لا يحدث ما يعرقل التقدم في المستقبل.

٣٦ - وأضاف أنه طبقاً للسياسات القطرية والتقديرات المؤسسية في البنك الدولي، فقد ارتقت سيراليون من مستوى ٢,٥ في عام ٢٠٠١، إلى مستوى ٣,١ في عام ٢٠٠٥، وهو ما يعتبر تقدماً ملموساً. ومع ذلك، ونظراً لأن اقتصاد سيراليون كان أقوى من ذلك في عشرات السنين الماضية، فمن الواضح أنه ينبغي الإسراع بوتيرة التقدم المحرز. وأشار إلى أن الانتباه للإدارة والنمو والشراكة، عنصر أساسي يكفل الاستمرار في إحراز نتائج إيجابية.

٣٧ - واستطرد قائلاً إن حكومة سيراليون نفذت مجموعة من الترتيبات عملاً بميثاق الإدارة والمساءلة، وهو ما يستدعي عملاً منسقاً في المجالات الرئيسية، مثل مكافحة الفساد، والتوريدات، وإصلاح الخدمة المدنية، ومبادرة شفافية الصناعات الاستخراجية، وإجراء الانتخابات. وأوضح أن كل مجال من مجالات التركيز هذه يتطلب إجراء حازماً يشكل أساساً لبناء القدرة الرئيسية للدولة ويضع معايير للحكم تكون أساسية لتحقيق التنمية والتقدم والمساواة، وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٣٨ - وانضم إلى من سبقه من المتحدثين في إبراز مسألة اللامركزية وأهميتها في المحافظة علي الثقة الشعبية في وتيرة التقدم. وأوضح أن تعبئة الإيرادات وتنظيم الأعمال ضروريان أيضاً لتسير بيئة الأعمال التجارية بسهولة، كما أن إدارة وتنظيم الموارد الطبيعية والبيئة لها أهمية بالغة في تحقيق أهداف الميثاق.

٣٩ - ومضى يقول إن إيجاد فرص عمل وسيلة مهمة للإسراع بالتنمية في سيراليون، نظراً لانخفاض متوسط أعمار السكان بالذات. فبصرف النظر عن أن ذلك يخلق فوائد اقتصادية كثيرة، فإن الحصول علي عمل مريح يوسع الآفاق

٤٥ - واستدرك قائلاً إنه رغم أن سيراليون قد نجحت في إتمام عملية مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو، فإن الصندوق واصل مشاركته في مساعدة الحكومة لمواجهة احتياجاتها لتمويل الخارجي في المدى المتوسط. وكانت هناك مساعدات أخرى قدمت عن طريق ترتيبات لاحقة لمرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو من أجل مساندة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر. بما يتفق والأهداف الإنمائية للألفية، وتمشيا مع رؤية الحكومة لتوجيه الموارد لهذا الغرض، مع التركيز على بناء الدولة، واستقرار الاقتصاد عن طريق الإدارة المالية، وسياسة نقدية فعالة، وتشجيع نمو القطاع الخاص.

٤٣ - السيد بيو - تشافي (صندوق النقد الدولي): قال إن سيراليون خطت - بمساعدة المجتمع الدولي - خطوات واسعة نحو تحقيق استقرار الاقتصاد العام، حيث أصلحت المجتمعات المحلية التي دمرتها الحرب، وحسّنت الخدمات الاجتماعية، وأعدت بناء القدرات في كثير من المجالات. وقال إن المساعدات التقنية والمالية التي يقدمها الصندوق ركزت هي الأخرى علي هذه المجالات. كما أن مساعدات الصندوق لسيراليون بموجب برنامج المساعدات الطارئة في أعقاب الصراع فيما بين عامي ١٩٩٨ و ٢٠٠٠، وجهت أساساً نحو إعادة بناء القدرات المؤسسية والإدارية، وتشجيع النمو الاقتصادي، وتقليل العجز المالي، وتنظيم علاقة سيراليون بالدائنين الأجانب، فهذه المساعدات، مصحوبة بدعم الجهات المانحة وتنفيذ برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، أوجدت ظروفاً صالحة لاستئناف النمو الاقتصادي. فقد زاد الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من ٨ - في المائة عام ١٩٩٩ إلى ١٨ في المائة عام ٢٠٠١. كما أن سياسات الاقتصاد العام الدقيقة، والتحسينات التي طرأت علي حالة العرض بعد إبرام اتفاقية لومي للسلام، قللت متوسط التضخم السنوي من ٣٠ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ٣,٧ في المائة عام ٢٠٠٢.

٤٦ - ومضي يقول إنه بالإضافة إلى المساعدات المالية المباشرة التي حصلت عليها سيراليون، فإنها استفادت من تخفيف الديون بمقتضى المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، وهي الديون البالغة ٩٨ مليون دولار. وأعلن أن سيراليون سوف تستفيد بالمزيد من تخفيف ديونها بسبب أدائها الاقتصادي القوي. وبالمثل، وبناء على النتائج التي توصلت إليها بعثة موظفي صندوق النقد الدولي، فإن التقدير الإيجابي بشكل عام يشير إلى أن سيراليون ستصل إلى نقطة الإنجاز في المبادرة المعززة للبلدان الفقيرة المثقلة بالديون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٦، لتتأهل بذلك لتخفيف ديونها متعددة الأطراف، وأعلن أنه سيكون من الضروري اتباع استراتيجية حكيمة لتمويل الخارجي وزيادة الدعم الذي تقدمه الجهات المانحة بشروط تيسيرية للغاية حتى يمكن المحافظة على تحمل الديون في المدى المتوسط.

٤٤ - وفي مرحلة تعزيز السلام، كانت المساعدات تقدم عن طريق مرفق الحد من الفقر وتحقيق النمو في الصندوق، وهو المرفق الذي يحتوي علي ترتيب لمدة ثلاث سنوات لدعم برنامج الحكومة الاقتصادي في الفترة ٢٠٠١-٢٠٠٤. وقد أنفق الصندوق في تلك الفترة ما يقرب من ١٨٧ مليون دولار.

٤٧ - واستطرد قائلاً إنه نظراً لضعف موقف سيراليون بالنسبة للخارج، فقد ركزت توصيات الصندوق على الاستدامة المالية من حيث ضمان استقرار الاقتصاد العام وحماية الإنفاق على الحد من الفقر. ولذا، فمن المهم لسيراليون أن تعزز عملية جمع الإيرادات المحلية وأن تشجع

تفعيل المعونات. وقالت إن لجنة بناء السلام هي منبر مناسب لمساءلة الجهات المانحة وتشجيع الحوار حول المسائل الحيوية المتعلقة بالتنمية في سيراليون. كما أنه من المهم مراعاة الأفضليات التي تعرب عنها الحكومة بشأن تخصيص المعونة لأغراض بناء القدرات.

٥٢ - السيد أكرم (باكستان): قال إن المشكلات التي تواجه المجتمعات في أعقاب الصراعات، وما تكشف عنه من ضعف الاستجابة الدولية، تعطي أفضل تبرير لإنشاء لجنة بناء السلام. وطالب بأن تحدد اللجنة في مداولاتها واستنتاجاتها المسائل المتعلقة بقصور الاستجابة الدولية لحالات الصراع، وأن تتوصل إلى استنتاجات لها مغزاها بشأن كيفية التغلب على هذا القصور.

٥٣ - وتناول الشواغل التي أعرب عنها ممثل سيراليون قائلاً إن هناك أربع نقاط رئيسية يجب أن تؤخذ في الاعتبار. أولها أن برامج إعادة البناء والتعمير يجب أن تكون بقيادة البلد، وأن استراتيجية الحد من الفقر يجب أن تقوم على أعمال وطنية ودولية. وثانيها، أنه مع خطورة العودة إلى عدم الاستقرار إذا لم يتم تعزيز مناخ الأمن، فإن المساعدات التي يقدمها المجتمع الدولي، بما في ذلك تلك التي تقدم لقطاع الأمن، لا ينبغي أن تتوقف قبل الأوان. وثالثها، أنه بالنسبة للنتائج غير المقصودة للمعونة الإنمائية التي تحدث عنها ممثل سيراليون، فإن مسألة كيفية تحسين أداء المجتمع الدولي لا بد أن تعالج. وتساءل عن مدى التزام المجتمع الدولي في عمله بالمبادئ التوجيهية لإعلان باريس بشأن فعالية المعونة، إذا كان الالتزام برفع تقارير عن ٢٠١ مؤشرا ليس واقعياً، وهو مثال واحد. أما بالنسبة لمسألة المجتمع المدني، فقد قال إنه يتفق مع ممثل سيراليون على ضرورة تحاشي قيام الجهات المانحة بخلق نظام مواز للحكومة: فالأولوية ينبغي أن تعطي لتعزيز المؤسسات المسؤولة أمام الحكومة الوطنية. ورابعها، أن الشواغل التي أعرب عنها ممثل سيراليون بشأن الموارد

تحسين الإدارة. فإيجاد مناخ مستقر للاستثمارات وإمكانية التنبؤ بها، سيوسعان، من بين جملة أمور أخرى، من الوعاء الضريبي، وسوف يساعدان في تعبئة الموارد المحلية.

٤٨ - وأضاف أن الصندوق سيواصل عمله في سيراليون بالتعاون الوثيق مع شركاء التنمية الآخرين. لكي يضمن أن الموارد المفرج عنها نتيجة تخفيف الديون والمساعدات المالية الخارجية، تستخدم بكفاءة. وأشار إلى أن بعثة الصندوق إلى سيراليون قد توصلت إلى استنتاج هام مفاده أن السلام والاستقرار لم يترجما بعد إلى تحسين ظروف معيشة سكان سيراليون، وهو ما يزيد من أهمية دور لجنة بناء السلام.

٤٩ - السيدة بيرس (المملكة المتحدة): قالت إن بلادها فخورة لكونها من الجهات المانحة الدولية التي قدمت مساعدات إلى سيراليون. وأضافت أن بلادها ملتزمة بالعمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام لضمان عدم التراجع عن الإصلاحات التي تجري في البلدان قيد النظر.

٥٠ - وبالنسبة لإمكانيات والتحديات التي تواجه سيراليون، قالت إن المسائل المتعلقة بقطاع المعادن وبطالة الشباب، لها أهمية خاصة. ولا بد من صياغة استراتيجية شاملة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتعظيم قدرة سيراليون على التصدير، كما أن سيادة القانون وحسن الإدارة في هذا الصدد، لهما أهميتهما. وأشارت إلى أن المملكة المتحدة تؤيد تأييداً تاماً الإصلاح الشامل للنظام القضائي، والجهود المبذولة لإقامة نظم محسنة للتنسيق الداخلي.

٥١ - وأعلنت أن المملكة المتحدة قد دخلت في شراكة إنمائية مع سيراليون لمدة عشر سنوات، انطلاقاً من إيمانها بأهمية الدعم الطويل الأجل الذي يمكن التنبؤ به. وأشارت إلى أن مجتمع المانحين ككل ربما كان بحاجة إلى بذل جهد أكبر للوفاء بالتزاماته طبقاً لمبادئ توجيهية مقبولة من أجل

معالجة الفساد. وقالت إنه بناء على ذلك، لا بد أن تشمل عملية بناء السلام وتحقيق الاستقرار: ضمان احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وتشجيع الحوار بين الحكومة والمجتمع المدني، ومتابعة توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة. وأخيراً، فإن أي استراتيجية فعالة لبناء السلام في سيراليون ينبغي أن تراعي الدينامية الإقليمية للصراع، مع إشراك جميع العناصر الإقليمية الفاعلة ذات الصلة في العملية.

٥٦ - السيد وهاب (منظمة المؤتمر الإسلامي): أقر بالجهود التي بذلتها سيراليون في مجال إعادة التعمير الوطني وبناء المؤسسات، وأعلن تأييده للنقاط الهامة التي أثارها ممثل سيراليون، قائلاً إن سيراليون تستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي، وهو الدعم الذي ينبغي أن يراعي أولويات واحتياجات الحكومة نفسها. وقال إن مجموعة اتصال منظمة المؤتمر الإسلامي في سيراليون تعمل في تعاون وثيق مع الحكومة لتحديد وتنفيذ المشروعات في مجال إعادة التعمير الوطني وبناء المؤسسات. وأشار إلى أنه في هذا العمل لا بد أن يكون التركيز على المشروعات والأولويات المحددة وطنياً، وعلى بناء قدرة الحكومة ومؤسسات الدولة، لا على تقليص سلطة هذه الحكومة والمؤسسات بخلق نظام لحكومة موازية بقيادة المجتمع المدني.

٥٧ - السيدة جونسون (مصرف التنمية الأفريقي): قالت إن مصرف التنمية الأفريقي ملتزم بمعالجة حالة الدول المهشمة بأقوى مما كان عليه من قبل. وأضافت أن قيمة العمل الذي تقوم به لجنة بناء السلام لها جانبان: أولهما، أنها تنظر إلى الأبعاد الأمنية، والاجتماعية - الاقتصادية، والاستقرار، وعملية السلام السياسي، نظرة مشتركة، ولا تنظر إلى كل منها على حدة. وثانيهما، أنها تنظر إلى ما ستفعله في المستقبل. وأضافت أن ممثل سيراليون قد صوّر مشكلة "سيرك الجهات المانحة"، حيث تخرب الجهات المانحة أحياناً

الطبيعية لبلاده، وبالأخص استغلال الشركات الدولية للثروة المعدنية بحاجة إلى معالجتها بطريقة شاملة، لأن الصراع على الموارد التعدينية كان أحد الأسباب الجذرية للزاعات في إقليم أفريقيا بوجه عام.

٥٤ - السيد فاليتزويلا (المفوضية الأوروبية): توجه بالشكر إلى اللجنة على دعوتها للمفوضية الأوروبية للمشاركة في الاجتماع المخصص لبلد بعينها، وهو ما يعكس دور المفوضية كإحدى الجهات المانحة الرئيسية لسيراليون. وأشار إلى أن الاتحاد الأوروبي يلعب دوراً هاماً مماثلاً في العملية السياسية المرتبطة بذلك. وتمشيا مع هذا الدور الأوروبي المزدوج في بناء السلام، أعلن أنه تقدم بطلب إلى اللجنة التنظيمية بشأن إمكانية تمثيل المفوضية، معرباً عن أمل المفوضية في أن تتلقى رداً إيجابياً، وإلي أن يحدث ذلك، فإن المفوضية ستشرك في وفدها رئاسة وأمانه مجلس الاتحاد الأوروبي في الاجتماعات المخصصة لبلدان بعينها، التي ستعقد في ذلك اليوم واليوم التالي.

٥٥ - السيدة كانيرفا (فنلندا): قالت إن بلدها يتأسس الاتحاد الأوروبي في الوقت الحاضر، وأن الاتحاد الأوروبي يشارك بقوة في الحوار السياسي الدائر في الإقليم قيد المناقشة، وبالأخص في إطار مجموعة الاتصال الدولية المعنية بحوض نهر مانو. وأضافت أن الحوار السياسي بين لجنة بناء السلام والمجتمع الدولي وحكومة سيراليون، لا بد أن تنطوي على مناقشات مع المعارضة ومع المجتمع المدني ولا بد أن تكون مدفوعة بأهداف واضحة من أجل تعزيز عملية السلام والأمن، وحسن الإدارة، وتحقيق الديمقراطية وسيادة القانون. وأشارت إلى أن استراتيجية الاتحاد الأوروبي تستند إلى نهج عريض لبناء السلام، بما في ذلك تشجيع الحكم الديمقراطي، وسيادة القانون، والأمن والتنمية. وأعلنت أن عدم كفاية الموارد البشرية في سيراليون بحاجة إلى حل، لأنه يفرض على مشكلات مثل طول فترة الاعتقال قبل المحاكمة والعجز عن

٦٠ - السيد تشودهورى (بنغلاديش): أثنى على الجهود التي تبذلها سيراليون لتحقيق الاستقرار. وقال إن بنغلاديش شاركت بقوة في عملية حفظ السلام في هذا البلد وكانت لها علاقات سياسية واقتصادية ثنائية معه. ويمكن القول بالتالي إن لها "حصّة" في استقرار سيراليون وتعزيز السلام فيها - كما هو الحال في الواقع بالنسبة لكل البلدان الأخرى. وأشار إلى أن الهدف من وراء بناء السلام في ذلك البلد هو تحقيق توازن لا تؤدي فيه الأحداث العشوائية إلى عودة الفوضى. فالتحدي يتمثل في إبقاء المجتمعات الخارجة من الصراع مثل سيراليون في بؤرة الاهتمام، حتى بعد خروج قوات حفظ السلام. وأضاف أن ممثل سيراليون قد تحدث عن علامات تحذيرية، مشيراً إلى هشاشة السلام، مثل مشكلة بطالة الشباب، وأوضح أن من أهم النصائح التي أسداها إن يلبى الدعم الاحتياجات القصيرة الأجل للسكان إلى أن يصل النمو إلى مستويات تحقق الاكتفاء الذاتي، وهو ما يمكن أن تفيد فيه لجنة بناء السلام، وقال إنه يتفق معه في ذلك. واستطرد قائلاً إن اللجنة ينبغي أن تسجل هذه التعليقات، وأن تبذل قصارى جهدها لضمان الاستقرار في سيراليون. وأعلن أن بنغلاديش أيضاً احتاجت لعشرات السنين لتستعيد النمو في أعقاب الحرب، وهو ما لم يكن ممكناً إلا عن طريق مجموعة من المبادرات الوطنية والدعم الدولي. وأضاف أن تقاسم هذه الخبرة مع المجتمعات الخارجة من الصراعات في العالم النامي - وبالأخص في أفريقيا - سيكون أمراً مفيداً.

٦١ - ومضى يقول إنه من المهم بناء مؤسسات سياسية تعددية في سيراليون لكي نضع الإطار المجتمعي الذي يمكن من خلاله ممارسة أعمال بناء السلام. كما أن مساءلة الحكومة مهمة أيضاً من أجل الحد من الفساد وممارسة الديمقراطية. ورحب بإنشاء لجنة الحقيقة والمصالحة: فلا ينبغي أن تكون هناك حصانات ولا أحكام انتقامية. ودعا إلى تخصيص الموارد الشحيحة بحكمة، كأن تعطي للقطاعين

الجهود التي تبذلها الحكومات، معترفة بأن مصرف التنمية الأفريقي من بين الجنة.

٥٨ - واستطردت تقول إن هذا النوع من الإصلاحات ضروري في مجال أداء الجهات المانحة. فالنوع الأول هو إصلاح مؤسسي، كذلك الذي يقوم به مصرف التنمية الأفريقي. والنوع الثاني إصلاح تشغيلي، وهو ما يجب أن يسترشد بالالتزامات والمؤشرات الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة، وهي الالتزامات والمؤشرات التي ينبغي تنفيذها في سيراليون بناء على احتياجات الحكومة. وقالت إنه من الممكن تقديم هذه المؤشرات إلى الجهات المانحة نفسها، ضماناً لحسن الأداء. وأضافت أن النوع الثالث من الإصلاحات المطلوبة هو التحدي المكلف في مجال المساعدات التقنية وبناء القدرات، وهو المجال الذي لم يعط في كل الأحيان النتائج العملية الضرورية من حيث استقرار قدرة الدولة على تقديم الخدمات لشعبها، وتعزيز هذه القدرة بصورة مستدامة.

٥٩ - وأضافت أن مصرف التنمية الأفريقي يجري دراسة حول الدول المهشة، بهدف تغيير إجراءات عمله وتقديم موارد جديدة للمنح في هذه الدول. ووصفت بعض العمليات التي ينفذها المصرف في مجال الإدارة وبناء المؤسسات، وفي المجال الاجتماعي - الاقتصادي، بما في ذلك التدريب المهني، وهو مجال له أهميته نظراً لمشكلة البطالة بين الشباب. واستدركت قائلة إنه ضماناً لتنفيذ هذه العمليات بصورة فعالة، لا بد للمصرف وغيره من الجهات المانحة أن يحسّنوا من أدائهم، ربما في كل قطر على حدة. وشجعت الرئيس علي النظر في نوع النتائج المحددة التي يمكن أن يخرج بها ذلك الاجتماع، مع مراعاة المقترحات المتعلقة بأداء الجهات المانحة، وتلك التي قدمتها حكومة سيراليون.

بمجاللات أخرى هامة، مثل التعليم، وتشجيع المبادرات الخاصة، وإدارة الموارد الطبيعية. ومضي يقول إنه في الوقت الذي قد يكون تمويل أعمال التشييد العامة مفيدا، فمن الضروري إيجاد مناخ للاستثمار من أجل إقامة قطاع خاص يتسم بالدينامية.

٦٥ - واستطرد قائلاً إنه في مجال الإدارة تحقق تقدم ملموس، ولكن كان من الضروري تعزيز بناء قدرات المؤسسات العامة، كما أن الإدارة الاقتصادية الجيدة يمكن تعظيمها بالعمل على إيجاد إدارة ضريبية أكثر فعالية.

٦٦ - وفي مجال العدالة، قال إنه في الوقت الذي تخطى به المحكمة الخاصة لسيراليون في لاهاي بدعم الكثير من البلدان، فإن هناك مساحة لتنفيذ توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة بصورة أكثر فعالية. وأعلن اتفاقه مع المتحدثين الآخرين في أهمية الأبعاد الإقليمية، داعياً إلى بناء قدرات الأجهزة ذات الصلة التي تتمتع سيراليون بعضويتها، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتحاد نهر مانو.

٦٧ - السيدة ملادينيو (كروواتيا): لاحظت أنه بينما تحقق تقدم ملموس في سيراليون، فإن بعض الأسباب الجذرية للصراع ما زالت قائمة. وباعتبارها ممثلة لبلد مر بتجربة ما بعد الصراع، أبرزت أهمية عملية الأمن السياسي وتطبيق الديمقراطية. وقالت إنه في الوقت الذي تتوافر فيه الإرادة السياسية لتمديد عملية الاستقرار والتنمية، فإن التقدم ما زال بطيئاً. ومع ذلك، فإذا وُجد توافق في الآراء، فإن جهود المجتمع الدولي يمكن أن تساعد في دفع العملية إلى الأمام. ولكنها استدركت قائلة إنه قبل مرحلة الاتحاد والتنمية، لا بد لمجتمعات ما بعد الصراع أن تعالج بعض المسائل مثل إعادة التعمير، وبناء القدرات، وتعزيز الأمن.

٦٨ - وأضافت أنه لا بد من معالجة المشكلات التي أشار إليها ممثل سيراليون. ومضت تقول إنه من الضروري إشراك

اللذين لهما أولويتها، وهما التعليم والصحة، وعلى أصحاب المصلحة الأجانب أن يكونوا على اتصال بالحكومة في عملهم من أجل إيجاد بنية أساسية مناسبة. وأوضح أنه بمجرد وضع هذا الإطار سيكون بإمكان المجتمع المدني أن يقوم بدور ملموس. وضرب مثلاً على ذلك بمشروعات القروض الصغيرة في بنغلاديش التي غيرت شكل المجتمع ولعبت دوراً له قيمته البالغة في مجال التعليم غير الرسمي للنساء، وبالتالي تمكينهن، والتي كان من بين نتائجها تمهيش العنف.

٦٩ - واستطرد قائلاً إن أغلب المجتمعات الخارجة من الصراع تقع ضمن فئة أقل البلدان نمواً، والتي ينطبق عليها برنامج العمل من أجل أقل البلدان نمواً في العقد ٢٠٠١-٢٠١٠. واختتم كلمته مطالباً بضرورة إيلاء اهتمام للاحتياجات الرئيسية لهذه البلدان، مثل تقديم المساعدات الإنمائية الرسمية والقيام ببناء القدرات في نفس الوقت. وأكد أن استقرار المجتمع في أعقاب الصراع ليس بالأمر السهل، وإن كانت هناك أمثلة على أنه أمر ممكن.

٦٣ - السيد فيريك (بلجيكا): قال إن تعليقات ممثل سيراليون فيما يتعلق بالسياسات الإنمائية والجهات المانحة يجب أن تؤخذ في الحسبان، وبالأخص نظراً للتهديدات التي تهدد السلام التي أشار إليها.

٦٤ - وأضاف أنه ينبغي إيلاء اهتمام لثلاثة مجالات هي: الأمن والإدارة والعدالة. ففي مجال الأمن تحقق تقدم بالفعل. ورحب بالنجاح الذي حدث في نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. ولكنه استدرك قائلاً إن اليقظة ما زالت مطلوبة بشأن قدرات قوات الشرطة ومسألة تدفق الأسلحة الصغيرة عبر الحدود. كما أن بطالة الشباب عنصر هام لا بد من معالجته، وهو يحتاج إلى سياسات إنمائية شاملة للحيلولة دون وقوع الشباب ضحايا للميليشيات التي تجندهم. واعترف بأن خلق فرص عمل مسألة رئيسية، ولكن هناك

٧١ - السيد وولف (جامايكا): أعرب عن قلقه من التهديدات التي يتعرض لها السلام والتي أشار إليها ممثل سيراليون، وقال إن على اللجنة تحديداً أن تناقش هذه التهديدات. وأضاف أن أي جهود تبذل في سيراليون في الأجلين المتوسط والبعيد، لا يجب أن تغفل عن البعد الإنمائي. فبينما حقق ذلك البلد نمواً اقتصادياً ملموساً، فإنه لم يولد حتى الآن ثروة كافية لتحقيق التنمية المستدامة. وأضاف أيضاً أن بطالة الشباب مسألة خطيرة، ولكن اللجنة ينبغي أن تعطي اهتماماً متساوياً لجميع العناصر التي تحتاج إلى مساعدة. وأضاف أنه عند السعي للنهوض ببناء القدرات، لا ينبغي اتخاذ الإجراءات اللازمة لكي يبدأ الاقتصاد انطلاقة. معزل عن بعضها البعض. فهناك حاجة إلى طرق مبتكرة لتيسير تدفق الاستثمارات الأجنبية حتى يمكن خلق فرص عمل، ولتعزيز القطاع الخاص لكي ينهض بالنمو والتنمية الاقتصاديين. كما ينبغي السعي لإنعاش الاقتصاد ثم تقليل المخاطر.

٧٢ - السيد غوبيناهاان (الهند): قال إنه ينبغي إيلاء اهتمام للمجالات الأربعة ذات الأولوية التي أشار إليها ممثل سيراليون، ودعا اللجنة إلى دعم وتكملة الخطط والأولويات الوطنية لحكومة سيراليون، لا أن تحل محلها. وركز بشكل خاص على موضوع بطالة الشباب. وعرض تقديم دورات تدريبية في مجموعة كبيرة من المجالات التي تتمتع فيها الهند بالخبرة.

٧٣ - وأضاف أن التجارة ليست مجرد طريق إلى الرخاء، بل ويمكنها أن تساهم في بناء السلام. ونظراً لأهمية استغلال إمكانية سيراليون في التصدير، دعا اللجنة إلى البحث عن طريق لمعالجة عدم تنوع الصادرات الذي أشار إليه ممثل البنك الدولي. وقال إن الهند بإمكانها أيضاً أن تساهم في قطاعي العدالة والأمن. واقترح الاستعانة بصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية في تعزيز المؤسسات الديمقراطية التي تنوي

الحكومة وجميع وكالاتها ذات الصلة في جميع جوانب أنشطة بناء السلام، وتعزيز القدرة على التنفيذ.

٦٩ - واستطردت تقول أن من بين المسائل التي أبرزها ممثل سيراليون والتي تهم اللجنة بشكل خاص، قطاعي العدالة والأمن، وتعزيز الديمقراطية، وتحسين الخدمات العامة. وأشارت إلى أن تجربة كرواتيا في التعامل مع الدعم القادم من المجتمع الدولي ومجتمع المانحين، تؤكد ضرورة إيلاء اهتمام جاد للتعاون والتنسيق. فقبول مثل هذا الدعم يتطلب تعزيز القدرات على الجانب المتلقي، وإن كان من المهم أيضاً أن يكون لدى مقدمي المعونة فهماً كلياً للبلد المتلقي. ومضت تقول إنه بينما أشار ممثل سيراليون عن حق إلى مشكلة الهياكل الموازية بين المنظمات غير الحكومية، فإن هذه المشكلة موجودة أيضاً في الهياكل الحكومية في عملية بناء القدرات. ومن هنا، فإن لتنسيق المعونة الدولية أهميته البالغة، كما أنه من المهم الوعي بالآثار الإقليمية عند التعامل مع بعض المسائل مثل مصائد الأسماك والتعدين. وأكدت في ختام كلمتها على أهمية التعليم الذي قالت إنه يحتاج - باعتباره حجر الزاوية في أي تنمية - إلى مزيد من اهتمام المجتمع الدولي.

٧٠ - السيد عبد العزيز (مصر): قال إن مهمة اللجنة فيما يتعلق بسيراليون يمكن تقسيمها إلى مجالين: بناء القدرات البشرية، وبناء القدرات المؤسسية. فالجال الأول يتعلق بتشغيل الشباب وتمكينهم، والجانب الثاني يتعلق بتطوير قطاع الأمن، والعدالة، وتحسين تقديم الخدمات العامة، وتعزيز المؤسسات الديمقراطية. وأنهى كلمته بقوله إن على اللجنة فيما ستخلص إليه بإيجاز أن تؤيد أهمية المجالات الأربعة ذات الأولوية التي أشار إليها ممثل سيراليون، وأن تستهل مشروعات في هذه المجالات.

النساء، وخصوصا في ضوء ضعف الأطفال والنساء في حالات الصراع، وأهميتهم في بناء السلام.

٧٨ - وأضافت أن مجال الأولوية الثالث هو تعزيز قدرات منظمات المجتمع المدني الوطنية والمؤسسات العامة، وهو ما ينبغي أن تدعمه الحكومة والوكالات المانحة عن طريق توفير البنى الأساسية والتدريب علي المعدات واكتساب المهارات. وفي سياق إصلاح النظام القانوني، ينبغي توفير موارد كافية وموظفين أكفاء لقطاع العدالة واللجنة الوطنية لحقوق الإنسان ولجنة إصلاح القوانين، كما ينبغي تزويدها بالبنية الأساسية واللوجستيات الحديثة، مع تحسين ظروف العمل، والفصل بين مكتب المحامي العام ومكتب وزير العدل. وأشارت إلى أن إصلاح قطاع الأمن يستدعي تحسين تدريب أفراد الشرطة والجيش، وإصلاح الحكومات المحلية، وتحسين ظروف العمل.

٧٩ - وقالت إن مجال الأولوية الرابع هو إنشاء آليات للرصد والتقييم. وقال إن علي منظمات المجتمع المدني والمنظمات الوطنية غير الحكومية أن تصمم إطارا لرصد وتقييم تأثير اللجنة في سيراليون، وأن تجري استعراضات دورية لجهود الحكومة والجهود الدولية من أجل تعزيز مختلف قطاعات الاقتصاد العامة.

٨٠ - وأضافت أن مجال الأولوية الخامس هو تعزيز التعاون الفعال فيما بين الحكومات، وبين الحكومات والمجتمع المدني في حوض نهر مانو، مع التركيز على بناء قدرات منظمات المجتمع المدني بصورة كلية وطويلة الأجل، وزيادة التعاون من أجل وضع آلية لتبادل الأفكار والخبرات، وتطبيق نهج موحدة للعمل الجماعي في مجال بناء السلام والمسائل المتعلقة به في شبه الإقليم.

حكومة سيراليون إنشاءها. وأعلن أن تحسين تقديم الخدمات العامة مسألة أخرى تستحق الدعم التام، وأن الهند أيضا علي استعداد لاقتسام خبرتها في مجال قطاع الخدمات العامة في شكل برامج تدريبية.

٧٤ - السيد جيني (اندونيسيا): قال إن الأولويات التي حددها ممثل سيراليون ينبغي أن تشكل أساسا لعمل اللجنة في مساعدة الحكومة علي المحافظة علي عملية السلام. وركز علي أهمية تنسيق الحكومة لمشاركة القطاع المدني في هذه العملية، شارحا تجربة بلاده مع التدفق الهائل للمعونات في أعقاب الموجات التسونامية عام ٢٠٠٥. واحتتم كلمته قائلا إن مشاركة المجتمع المدني من شأنها أن تعزز سلطة الحكومة في تقديم الخدمات العامة، مع ضرورة تحديد الأولويات بعناية.

٧٥ - السيدة برات (شبكة بناء السلام التعاونية في سيراليون): قالت إن منظمات المجتمع المدني قد لعبت دورا ملموسا في جميع الجوانب المتعلقة ببناء السلام في سيراليون، مما أسفر عن قيام عملية ديمقراطية سليمة. وأوضحت أن هذه المنظمات عقدت مؤجرا مشاورة وطنية ركزت على ولاية اللجنة وهي المشاورة التي تم فيها تحديد العديد من المجالات الرئيسية باعتبارها تستحق العرض على اللجنة أثناء الاجتماعات المخصصة للبلدان، نظرا لأهميتها.

٧٦ - وقالت إن أول هذه المجالات هو تنفيذ ونشر توصيات لجنة الحقيقة والمصالحة، ووثيقة استراتيجية الحد من الفقر، حيث تستطيع منظمات المجتمع المدني، وبالأخص وسائل الإعلام، أن تلعب دورا هاما بإثارة وعي السكان بعملية الحد من الفقر.

٧٧ - ثم قالت إن المجال الثاني هو تنمية الموارد البشرية، بما في ذلك تدريب الشباب علي اكتساب المهارات وتمكين

برنامج اللجنة المخصص لبلدان بعينها جاء موفقا وفي الوقت المناسب.

٨٥ - السيد ماتوسيك (ألمانيا): قال إن حكومة وشعب سيراليون حققا تقدما ملموسا باتجاه تعزيز السلام والأمن في بلدهما. واستدرك قائلا إن الحكومة مطالبة بأقصى قدر من الالتزام والدينامية ضمانا لاستمرار العملية. وأشار إلى أن الانتخابات القادمة في عام ٢٠٠٧ ستكون خطوة حاسمة في عملية السلام، موضحا أن مساندة تنظيم هذه الانتخابات ورصدها بصورة سليمة ينبغي أن يحظيا بأولوية هامة في الشهور القادمة. كما أن بناء القدرات المؤسسية، ومكافحة الفساد، وحقوق الإنسان، مسائل لها أهميتها، بالإضافة إلى أن مسائل بطالة الشباب، وانتشار الأسلحة الخفيفة والأسلحة الصغيرة بحاجة إلى الاهتمام. ودعا اللجنة إلى إدراج المسائل التي أثارها ضمن قائمة المسائل التي ستختار أن تناقشها.

٨٦ - السيد ديروف (فرنسا): قال إن بيان ممثل سيراليون هو نقطة انطلاق رائعة لعمل اللجنة. ورحب بأن جميع العناصر الهامة الفاعلة موجودة في اجتماع اللجنة هذا، وبالتالي فيإمكانها أن تعطي عملا مثمرا. واختتم كلمته قائلا إن المسائل العديدة المثيرة للقلق التي أشير إليها ينبغي أن تعالج جنبا إلى جنب مع الإصلاحات في الاقتصاد والبنية الأساسية.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.

٨١ - وفي ختام كلمتها قالت إن وثائق استراتيجية تعزيز السلام ينبغي أن تستخدم كنقاط مرجعية لمشاركة المجتمع المدني الذي ينبغي إشراكه في تصميم برامج الحكومة.

٨٢ - السيد كريستيان (غانا): قال إنه رغم إنجازات سيراليون التي تستحق الثناء في مجالات استعادة السلام والاستقرار، وتشجيع الانتعاش الوطني، وتطبيق الإدارة الجيدة، فإنها قد تخسر هذه المكاسب ما لم تعززها وما لم تعالج الأسباب الجذرية للصراع. وأوضح أن استراتيجية تعزيز السلام التي وضعت بدعم من مكتب الأمم المتحدة المتكامل في سيراليون، من شأنها أن تسهل تنفيذ الأهداف الإنمائية بعيدة المدى لسيراليون وأن تزيد من قدرتها علي تحاشي الصراع.

٨٣ - وأضاف أن ممثل سيراليون قد لاحظ عن حق أن بطالة الشباب في أعقاب الصراع تولّد الاستياء والإحباط، وتشكل تحديا للسلام والأمن. وأشار إلى أن الحكومة ردت علي ذلك بوضع برنامج لتشغيل الشباب في أنشطة بناء الدولة، وبالتالي المحافظة على النظام الاجتماعي.

٨٤ - ومضي يقول إنه في الوقت الذي تحقق فيه تقدم ملموس في قطاعي العدالة والأمن، ما زال هناك الكثير الذي ينبغي عمله من أجل النهوض بأداء هذين القطاعين وزيادة فعاليتهم. وأشار إلى أن الأمر بحاجة إلى دعم دولي لشعب سيراليون لكي يتأكد من فعالية إدارة العدالة. كما أن سيراليون بحاجة إلى مساعدات دولية لتمكينها من تعزيز مؤسساتها الديمقراطية وإجراء الانتخابات الوطنية القادمة في جو من الحرية والعدل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن مساعدة البرلمان والمجتمع المدني في بناء القدرات والترويج للسلام والعدل والتنمية، مسألة تستحق النظم والدعم الجادين. واختتم كلمته بقوله إن سيراليون بحاجة إلى دعم متكامل ومستدام يمكنها من تنفيذ برامج كلية، وإن إدراجها ضمن